المحاضرة 7: المجتمع المدني العربي

يرى محمد عابد الجابري أن عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو المجتمع البدوي، كما فعل ابن خلدون حينما استعمل الاجتماع الحضري ومقابله الاجتماع البدوي، كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي، وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية، فالمجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد للمجتمع القبلي.

يطرح الحديث عن المجتمع المدني في الواقع العربي العديد من الإشكاليات النظرية والعملية، بسبب بنية الدولة الناشئة وظروف نشأتها التاريخية والتناقضات التي نشأت فيها وهيمنة أصحاب المصالح والعصب وارتباطاتها الخارجية.

أولى هذه التناقضات أن الدولة الناشئة ومؤسساتها القانونية والسياسية، قد فرضت على المجتمع وبالقوة من جانب القوى الاستعمارية المحتلة، وفي كثير من الأحيان تم انتقال مؤسسات القهر من العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال دون تغيير يذكر، وهذا النمط من الدول يعرف بالدولة ما بعد الاستعمارية، الدولة في هذا النموذج لا تعبر عن خصوصية ثقافية، ولا عن تطور تاريخي طبيعي، ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.

يطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى "المنظمات الأهلية" التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي، مثل الجمعيات الدينية (التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي) الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (في الجزائر مثلا الجمعيات الأمازيغية بتفريعاتها المتعددة، وتنظيمات أخرى خيرية ذات طابع محلي أو إقليمي) والتنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ بوعمامة، محمد بوضياف، الشيخ المقراني، العربي التبسي...إلخ).

ويبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منهما، فبينما يدافع برهان غليون مثلا عن أطروحة التطابق بين المفهومين وبالتالي مدلولاتهما في المجتمعات العربية، نجد من يرفض ذلك مثل الكاتب عزمي بشارة الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي،

لكن دون استبعاد فكرة ان تكون التنظيمات الأهلية جزءا من "المجتمع المدني" في سياق الوضع العربي الراهن.

الدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة. كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال والحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها وإدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على المجتمع وإخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية وبيروقراطية.

ومن هذا المنطلق كانت أغلب الأنظمة العربية السلطوية تعمد إلى قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، والحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها وسيطرتها من خلال:

- تدخل الدولة في رسم وتحديد الخريطة الحزبية من خلال إجازة تشكيل أحزاب معينة ورفض تشكيل أحزاب أخرى، ووضع قيود قانونية وسياسية على نشاطها وهامش حركيتها، وحتى إمكانية التدخل في العملية الانتخابية وإلغاء المسار الانتخابي.
- العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، مما يحول دون السماح بأية أدوار لمؤسسات المجتمع المدني.
- تفكيك النقابات والاتحادات والمنظمات وجعلها أجهزة ملحقة بالسلطة والسيطرة عليها أو تكوين مؤسسات بديلة عنها.
- اعتماد آلية التعبئة الجماهيرية من خلال أبنية الدولة المكرسة لكسب التأييد الشعبي مما لا يتيح لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة الحرة والفعالة، وبالتالي يتم توجيهها لوظائف هامشية وضيقة.

إن استقرار الوضع العربي، يبرز جليا أن الرهان الكبير هو كيفية الخروج من الدولة الريعية في مختلف تجلياتها البوليسية العقائدية.. إلى دولة الإستحقاق (دولة الحق والقانون)، وبالتالي بناء مجتمعات متحررة سياسيا انطلاقا من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني؟

المجتمع الأهلي قائم على تركيبات جمعوية عشائرية وظيفيا، إذ يشمل مختلف المجموعات الإجتماعية التي تقوم بوظائف خيرية تطوعية، نظرا لغياب الشروط التأسيسية له غياب الحرية أدى لغياب مجتمع مدني حقيقي)، ولدرجة الفساد السياسي والإداري المتفشي، وغياب الآليات القانونية للرقابة (المساءلة والمتابعة المالية)، والتي تحتاج إلى الشفافية، فلا بد من بناء مجتمع يتضمن آليات إجتماعية وغير مؤسساتية لمحاسبة من يحكم (كحرية الصحافة).

ويبدو لمن يلاحظ الواقع العربي عموما والجزائري بالخصوص وجود نوع من التواؤم في التمييز بين المجتمع المدني والأهلي من جهة، وتقسيم العمل بين القوى الاجتماعية ذات التوجهات الأيديولوجية والسياسية المتباينة من جهة أخرى. إذ بينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا على اليسار والمسماة اليوم القوى الديمقراطية بنزعتها الحداثية والعلمانية تستعمل بقوة مصطلح "المجتمع المدني"، وتسيطر على التنظيمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان (منظمات حقوق الإنسان، مراكز البحث والدراسات في حقل التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية...). نجد في المقابل القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي والديني المحافظ حاضرة بقوة في مجال الجمعيات والتنظيمات الأهلية، مفضلة استعمال مصطلح الجمعيات الاهلية والخيرية الذي تراه أكثر تعبيرا عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية.